مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٢/٨

بهـــــدوء
لمـــاذا الخـــوف ؟

عندما تسأل مجموعة الرافضين لاى قرار يصدر فى هذا البلد .
هل توافق على التخريب ؟
يقول لا
هـــل تـــوافق على الاضراب او الاعتصام وتعطيل الانتاج الذى نحن احوج ما نكون اليه لعبـــور الازمة الاقتصادية والمالية التى نواجهها فى الوقت الحاضر ؟
الاجابة لا

هل تـــوافق على اســـتمرار تهرب بعض الاغنياء من اداء نصيبهم مما يحصلون عليـــه من دخـــول كبيرة او ثروات ســـــواء كانت بمجهودهم وعرقهم ام نتجت عن زيادة فى قيمة الارض او العقار دون جهود نتيجة قرارات الدولة الخاصة بالانفتاح او التسهيلات التى تقررت ايضا للتجار والمستوردين فى القطاع الخاص ؟
الاجابة ايضا لا .
اذن ماذا ترفضون ؟ .
يقولون : ربما يراد باقرارات الذمة حصر الثروات ثم اتخاذ قرارات لاحقة !

هذا تشكيك واضح . وكأن الدولة لا يدور فى ذهنها الا معاقبة الافراد . ماذا يمنـــع الدولة وهى التى يمكنها بجميع الوسائل معرفة ثروات ودخول الافراد فى اتخاذ اى قرار تريد سواء بالمصادرة او التاميم .. الخ .
لابد ان نعلم بوضوح ان الاوضاع تغيرت، واننا نستفيد من الدروس . وقد لجأت الحكومة للمصادرة والتاميم فى عام ١٩٦١ . والاوضاع

الاقتصادية والمالية التى وصلت اليها البلاد تجعل من المسير جدا مجرد التفكير فى العودة الى الوراء والذى نريده جميعا هو ان ينطلق الجميع حكومة وقطاع عام وافراد للنهوض بهذه الدولة وبمستوى معيشة افرادها لنتحول من دولة فقيرة الى دولة غنية متقدمة .

ذلك لن يتحقق الا بان يعمل كل فرد وينتج كل فرد وتزيد دخول الجميع .. وعن طريق ذلك كله تغتنى الدولة ككل . وقد انتهى زمان واسلوب ان تسير الدولة على قدم واحدة .

بقولون : ولكن الضرائب الجديدة اسعارها مرتفعة !!

لقد اتجهت تعديلات القوانين الضريبية — كما سنراها تفصيليا على هذه الصفحة — الى عدة اتجاهات :

① رفع المعاناة عن محدودى الدخل . وكلنا يجمع على حتمية هذا الاجراء ، ليمكن لهذه الطبقة العريضة من العمال والفلاحين من مواجهة الاعباء المتزايدة .

② هناك تصرفات جديدة ظهرت فى الاعوام القليلة الماضية ، ولم تكن تخضع اصلا لاى ضرائب . وتطالب الدولة بنصيب من الارباح الكبيرة الناشئة عن هذه التصرفات كبيع اراضى البناء او بناء العمارات وبيعها او بيع الشقق او الاتجار فى السيارات .

③ زيادة فئات واسعار الضرائب على اصحاب الدخول الكبيرة بهدف اعادة توزيع الاعباء فى دولة يصل متوسط دخل الفرد فيها ١١٠ جنيهات فى العام !!

④ الاخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية الجديدة وهدف تشجيع الاستثمار وزيادة النشاط ، وغيرت فى هيكل ضريبة الايراد العام ، والغت عملية المصادرة للدخول التى تزيد عن عشرة آلاف جنيه ، وسمحت بأن ترتفع الدخول الى ٧٠ الفا بالاضافة الى ٣٠ الف جنيه اخرى عن كل مائة الف جنيه تالية ذلك مرة اخرى فى دولة يبلغ متوسط دخل الفرد فيها سنويا ١١٠ جنيهات . وقد كان ذلك بهدف ان يعمل القادر او الغنى اكثر ،

بشرط وحيد ان يدفع نصيبه طواعيةواختيارا.

وتقول بصراحة ان الاغنياء والقادرين واصحاب الدخول الكبيرة لابد ان يعرفوا ويفكروا جيدا فى معنى وضرورة حماية السلام الاجتماعى . لان اى خلل فى هذا التوازن سيؤثر حتما على كل شىء . وان حماية هذا السلام تكون باستمرار عملية التوازن العظيمة بين الفقراء والاغنياء . فليتم ذلك تحت رعاية الدستور والقوانين ودولة المؤسسات بدلا من خلال حوادث الشغب والتخريب الذى لا يضر الا بمصر والمصريين .

وبالعودة الى السؤال نفسه عن ارتفاع اسعار الضرائب ، نقول : ان التعديلات الجديدة مطروحة للمناقشة على اوسع نطاق وربما لم يتسن لنا فى الماضى ان تكون جميع التعديلات فى يدنا لنحللها وندرسها كما هو الان . كما انها ستناقش تفصيلا فى مجلس الشعب ومن حق الاعضاء انيدخلوا التعديلات التى يرونها محققة لمصالح طبقات الشعب المختلفة ومحققة للاهداف القومية .

ان الدولة لم ولن تمس اى اموال فى اى مكان . والدولة تطالب فقط من يستخدم امواله فى الاتجار او الاستثمار . ان يدفع جزءا من الارباح التى يحققها لباقى الشعب .

هل هذا مطلب كبير !!

مرة اخرى . لماذا الخوف ؟

ابراهيم نافع